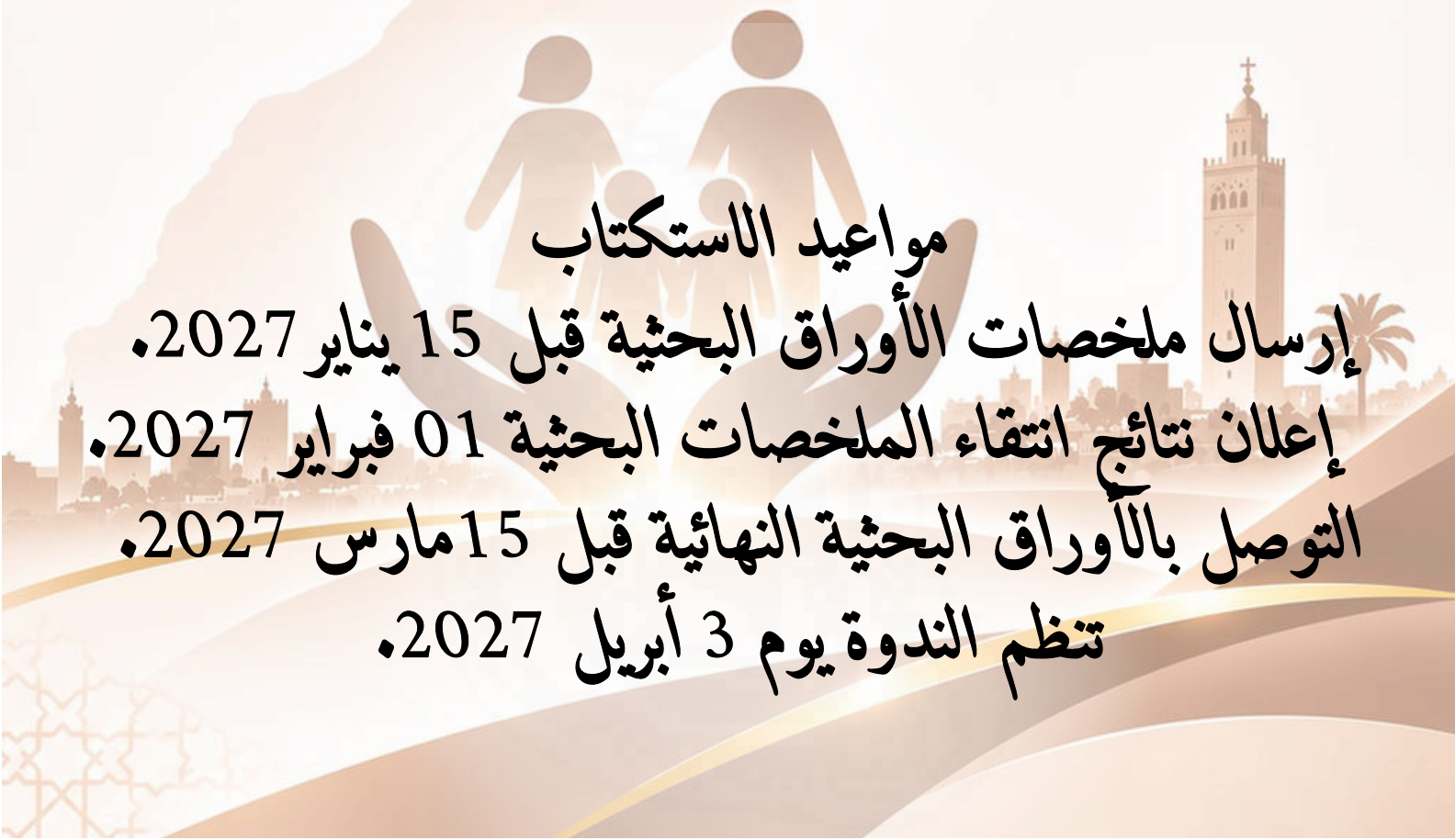
مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية - مدى -

استكتاب
ندوة

الدولة الاجتماعية بالمغرب : أية حصيلة للاوراش الاجتماعية الكبرى ؟



مواعيد الاستكتاب

إرسال ملخصات الأوراق البحثية قبل 15 يناير 2027.

إعلان نتائج انتقاء الملخصات البحثية 01 فبراير 2027.

التوصل بالأوراق البحثية النهائية قبل 15مارس 2027.

تنظم الندوة يوم 3 أبريل 2027.

الدولة الاجتماعية بالمغرب

أية حصيلة للاوراش الاجتماعية الكبرى ؟

تحتل مسألة بناء "الدولة الاجتماعية" موقعاً مركزياً في الأولويات الأكاديمية والسياسية الراهنة، وذلك في ظلّ تحولات اقتصادية واجتماعية متسارعة وأزمات عالمية مركبة. فقد كشفت تداعيات جائحة كوفيد 19، وآثار التغيرات المناخية، واضطراب سلاسل الإمداد، وتصاعد الحروب والتوترات الجيوسياسية عن محدودية قدرة السوق الاقتصادية على حماية المجتمع من المخاطر المعاصرة.

كما أبرزت هذه الأزمات المتلاحقة اتساع دائرة الهشاشة الاجتماعية، وتآكل القدرة الشرائية، ما ولد حاجة فكرية وسياسية لنموذج دولة قادر على الاستجابة لحاجيات وخدمات عمومية وسياسات تضمن الحد الأدنى من العيش و"الأمن الاجتماعي". وبذلك لم تعد الدولة الاجتماعية مجرد خيار ظرفي لمعالجة آثار الأزمات، بل غدت مدخلاً لإعادة بناء "الثقة"، وترسيخ "الاستقرار المجتمعي"، وتحقيق "عدالة" في التنمية المستدامة.

يحيل مفهوم الدولة الاجتماعية إلى نموذج تتحمل فيه الدولة مسؤولية ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وإتاحة فرص متكافئة أمام الجميع دون تمييز. ولا يقتصر هذا النموذج على تقديم مساعدات فئوية بل يقوم على سياسات مندمجة تجمع بين الوقاية من المخاطر الاجتماعية، وإعادة توزيع الموارد، وتأهيل الرأسمال البشري، وتمكين المواطنات والمواطنين من المشاركة الاقتصادية والاجتماعية.

من هذا المنظور، تستوجب الدولة الاجتماعية إحداث تحول بنيوي ينقل الفعل العمومي من منطق التدخلات المتفرقة والظرفية إلى منظومة اجتماعية متكاملة، تضمن الحق في الخدمات الأساسية، وتحقق عدالة الاستهداف، وتؤمّن استدامة التمويل، وتُخضع نتائج السياسات العمومية للقياس والتقييم والمساءلة.

الدولة الاجتماعية بالمغرب

أية حصيلة للاوراش الاجتماعية الكبرى ؟

في السياق المغربي، يستند هذا التوجه إلى مرجعية دستورية تجعل الكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية والمجالية مرتكزات للفعل العمومي، وتقرّ مسؤولية السلطات العمومية في تيسير استفادة المواطنات والمواطنين من الحقوق الاجتماعية الأساسية. وقد تعزّز هذا المسار بإطلاق أوراش كبرى، في مقدمتها تعميم الحماية الاجتماعية.

وتمثل هذه الأوراش تحولاً في تصوّر وظائف الدولة، من تدبير برامج قطاعية متفرقة إلى بناء منظومة للحماية والإنصاف؛ غير أن قيمتها الفعلية تظل مرتبطة بجودة التفعيل، وقدرة المؤسسات على بلوغ الفئات المستحقة، وضمان استمرارية الخدمات وفعاليتها.ومع ذلك، يواجه تنزيل نموذج الدولة الاجتماعية تحديات بنيوية متداخلة؛ من أبرزها اتساع الفوارق الاجتماعية والمجالية، واستمرار الاقتصاد غير المهيكل، وارتفاع البطالة، وتفاوت جودة الخدمات العمومية بين المجالات، فضلاً عن إكراهات التمويل والحكامة وتنسيق البرامج.

تطرح التحولات الديمغرافية، وإصلاح أنظمة التقاعد وحماية الأشخاص في "وضعيات صعبة" أسئلة إضافية بشأن شمول السياسات وعدالتها. لذلك لا يُقاس نجاح الإصلاحات بعدد المستفيدين أو بحجم الاعتمادات المالية لوحدها، بل بقدرتها على تحسين شروط العيش، وتقليص اللامساواة، وتعزيز استقلالية الأفراد، وصون كرامتهم، وإنتاج أثر اجتماعي مستدام.

تقتضي فاعليةنموذج الدولة الاجتماعية اعتماد حكامة تقوم على الالتقائية بين السياسات القطاعية، والتنسيق بين الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

كما تستلزم وضوح المسؤوليات، وشفافية التمويل، وتحيين المعطيات الاجتماعية، وربط الدعم بالحاجات الفعلية دون إقصاء أو وصم، فضلاً عن إخضاع البرامج للتتبع والتقييم المنتظم.

تبرز العدالة الترابية بوصفها شرطاً أساسياً في إرساء نموذج الدولة الاجتماعية، لأن توحيد البرامج على المستوى الوطني لا ينبغي أن يحجب اختلاف حاجات الجهات والأقاليم، ولا التفاوت في الموارد والبنيات والقدرات التدبيرية. ومن ثم، فإن بناء الدولة الاجتماعية يمر عبر تقوية الفعل الترابي وإشراك الفاعلين المحليين في تشخيص الحاجات وصياغة الحلول.

انطلاقاً مما سبق، يخصص مركز مدى هذا الملف من مجلة «رهانات» لمساءلة التجربة المغربية، وذلك عبر رصد مدى استجابة الإصلاحات لرهان بناء الدولة الاجتماعية،وتفكيك الأسس المفاهيمية والتاريخية لهذا النموذج، وتحليل فاعلية أوراش الحماية الاجتماعية والدعم المباشر، ومناقشة أدوار الصحة والتعليم والتشغيل في تحقيق الإدماج.

يشكل اختيار هذا الموضوع أرضية علميةلفحص تحديات العدالة الترابية والحكامة والتمويل، ومساءلة شروط النجاعة والاستدامة، ومدى قدرة السياسات المعتمدة على حماية الفئات الهشة، ودعم الطبقة الوسطى، وتقليص الفوارق، وتحويل االلتزامات الدستورية والتشريعية إلى حقوق ملموسة فيالحياة اليومية.

الدولة الاجتماعية بالمغرب

أية حصيلة للاوراش الاجتماعية الكبرى ؟

المحور الأول: مساءلة الخيار الاجتماعي بالمغرب

- التطور التاريخي للسياسات الاجتماعية بالمغرب.
- تقييم أدوارالدولة بالمغرب أمام تحديات الفوارق المجالية والاجتماعية.
- الحقوق الاجتماعية في الدستور المغربي: بين النص التشريعي والتطبيق الميداني.

المحور الثاني: الأوراش الاجتماعية الكبرى بالمغرب

- تعميم الحماية الاجتماعيةوإشكاليات ولوج الفئات الهشة.
- استراتيجية الاستهداف الاجتماعي: السجل الاجتماعي الموحد ومدى كفاءة الدعم المباشر للأسر.
- شفافية إصلاح صناديق التقاعد وبرامج حماية الفئات الخاصة.
- تقلبات أسعار السوق وأثرها على القدرة الشرائية.
- الصحة والتعليم ورهان العدالة الاجتماعية.

المحور الثالث: العدالة الترابية والحكامة والتمويل

- ضمان التنافسية الاقتصادية والتمويل المستدام: مواجهة تحدي تمويل أوراش الدولة الاجتماعية بالمغرب.
- الجهوية المتقدمة والجماعات الترابية: تعزيز الفاعلية الترابية في تنزيل السياسات الاجتماعية.
- الرقمنة والشفافية وتقييم أثر السياسات العمومية الاجتماعية.

الدولة الاجتماعية بالمغرب

أية حصيلة للاوراش
الاجتماعية الكبرى ؟

شروط المشاركة

- تقديم ملخّص عدد كلماته بين 600 و700 كلمة؛ يتضمن عنوان المقترح البحثيّ وإشكاليّته وفرضيّاته ومنهجه ولائحةً مختصرةً بمراجع البحث ومصادره؛
- ان يكون الملخّص على صِلة بأحد محاور موضوع الاستكتاب أو متقاطعا معه من حيث الموضوع والإشكاليات؛
- رصانة الورقة البحثية وأصالتها، وألّا تكون منشورة أو مقدّمة مسبقًا في ملتقيات أو إصدارات أخرى.
- إرسال مختصر سيرة علمية للباحث تتضمن: مدينة المشارك ورقم الهاتف والبريد الإلكتروني والدرجة العلميّة والتخصّص البحثيّ والمنشورات العلميّة للباحث، وعلى وجه الخصوص ما له صلة بموضوع الاستكتاب؛
- أن يحترم الملخّص والورقة البحثيّة النهائيّة المعايير التالية: نوع الخط *TraditionalArabic* بحجم 14 للمتن و12 للهامش؛
- أن تتضمن الورقة النهائيّة ما بين 5000 و7000 كلمة؛
- أن تُرفق الورقة النهائيّة بملخّصين باللغتين العربيّة والإنجليزيّة من 150 إلى 200 كلمة لكل واحد منهما، مع خمس كلمات مفاتيح كحدّ أقصى؛
- أن تتقيد الورقة البحثية بمواصفات التوثيق وفق نظام جمعية اللّغات الحديثة *MLA* في الإحالات و لائحة المراجع؛
- تستقبل الأوراق النهائيّة في مختلف الصيغ البحثيّة: أوراق السياسات والدراسات الميدانيّة والقراءات النقديّة والترجمات المرتبطة بموضوع الاستكتاب.

الدولة الاجتماعية بالمغرب

أية حصيلة للاوراش الاجتماعية الكبرى ؟

مواعيد الاستكتاب

إرسال ملخصات الأوراق البحثية قبل 15 يناير 2027.

إعلان نتائج انتقاء الملخصات البحثية 01 فبراير 2027.

التوصل بالأوراق البحثية النهائية قبل 15مارس 2027.

تنظم الندوة يوم 3 أبريل 2027.

ترسل الملخصات والأوراق البحثية إلى عنوان البريد الإلكتروني الآتي:

rihanatmada98@gmail.com

تنشر الأوراق البحثية النهائية في عدد خاص من مجلة رهانات.

التنسيق العام

- زكرياء أكضيض
- حياة الدرعي
- محمد جليد